



استبيان عن مؤسسات المالية العامة

[اسم البلد]

تم إعداد هذا الاستبيان لجمع المعلومات الأساسية عن مؤسسات المالية العامة والممارسات المتبعة فيها والتي يمكن استخدامها كأساس لاستعراض نظام إدارة المالية العامة في البلد المعني مقارنة بما نص عليه ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة المعدل (ميثاق شفافية المالية العامة). ويعتبر استيفاء هذا الاستبيان بمثابة خطوة أولى مهمة في سبيل إعداد نموذج قياسي لبيانات المالية العامة ضمن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (Report on the Observance of Standards and Codes). غير أن المتوخى أيضا هو أن تساعد هذه البيانات بشكل عام الهيئات الأجنبية والثنائية، وكذلك الحكومة ذاتها، في إجراء عمليات تشخيصية لأوضاع إدارة المالية العامة – بما في ذلك التقييم الذاتي مقارنة بميثاق شفافية المالية العامة.

ولتيسير عملية التقييم، من الأهمية بمكان توفير أكبر قدر ممكن من المستندات المؤيدة. ويتضمن الجزء "ألف" من الاستبيان قائمة عامة بالوثائق والقوانين وثيقة الصلة بكل وحدة بيانات قياسية يتضمنها الاستبيان.

وتركز كل وحدة بيانات في الجزء "باء" من الاستبيان على خصائص مؤسسية معينة في إدارة المالية العامة. ويمكن توزيع هذه الوحدات على الهيئات ذات الصلة المسؤولة عن الإدارة وإبلاغ البيانات في هذا المجال في كل بلد. غير أنه عند إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق

ينبغي تكليف هيئة واحدة فحسب بالتنسيق الإجابة على الاستبيان ككل وضمان الاتساق بين أقسامه المختلفة. والمطلوب تقديم إجابات مكتوبة كاملة على جميع الأسئلة التي تحمل أرقاما متسلسلة.

وقد صُممت جميع وحدات البيانات القياسية والأقسام الفرعية بحيث توفر معلومات ذات صلة بممارسات محددة وردت في ميثاق شفافية المالية العامة. وبناء عليه، يتضمن الاستبيان إشارات مرجعية للأقسام ذات الصلة في ميثاق شفافية المالية العامة بالنسبة لمجموعات الأسئلة (المدرجة تحت العناوين المظلمة). وترد إشارات في الأماكن المناسبة أيضا إلى فقرات دليل شفافية المالية العامة (الدليل) أو غيره من الوثائق المرجعية ذات الصلة، مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. وبشكل أعم، يمكن الاستعانة بالدليل في تقديم معلومات مرجعية إضافية بالنسبة لجميع الأقسام التي يشملها الميثاق.

وقد أعيدت صياغة الاستبيان في [التاريخ]. ويُمكن إرسال أي استفسارات حول الاستبيان وتعليقات عليه إلى الخبراء المعنيين في صندوق النقد الدولي على عنوان البريد الإلكتروني التالي: fisctran@imf.org.

المحتويات

الصفحة

1	الجزء ألف: الوثائق والقوانين الأساسية المتعلقة بإدارة المالية العامة
4	الجزء باء: أسئلة تفصيلية عن مؤسسات المالية العامة
4	أولاً- هيكل الحكومة وعلاقتها
6	ثانياً- الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات المالية
7	ثالثاً - الحكومة والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص
9	رابعاً- الميزانية والوثائق ذات الصلة
14	خامساً- إعداد الميزانية والموافقة عليها
17	سادساً- تنفيذ الميزانية وإبلاغ بياناتها
25	سابعاً- آليات المحاسبة والرقابة
32	ثامناً - قانون الضرائب والسياسة الضريبية والإدارة الضريبية
37	تاسعاً- التدقيق الخارجي

الجزء ألف: الوثائق والقوانين الأساسية المتعلقة بإدارة المالية العامة

يرجى تقديم مجموعة أو قائمة كاملة من الوثائق التالية المتاحة للاطلاع العام في بلدك باعتبارها خلفية للاستبيان. وينبغي موافاة رئيس بعثة تقرير مراعاة المعايير والموثيق عبر البريد الإلكتروني بالنسخ الإلكتروني المتاحة لأهم الوثائق أو مراجع الإنترنت وذلك قبل فترة كافية من بدء البعثة. ويفضل استخدام ترجمات رسمية باللغة الإنجليزية إذا كانت متاحة.

أولاً- هيكل الحكومة

الدستور.¹

جدول المؤسسات أو قائمة بالكيانات الحكومية العامة
القوانين التي تحدد مسؤوليات الحكومة دون المركزية
القوانين التي تحدد مصادر إيرادات الحكومة دون المركزية
القوانين ذات الصلة بالتحويلات فيما بين مستويات الحكومة
القوانين المنشئة للصناديق الممولة من خارج الميزانية
القوانين المنشئة للمجالس التشريعية أو الكيانات الأخرى التي ستباشر أساساً أنشطة غير تجارية

ثانياً- الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات المالية

قانون البنك المركزي

التقرير السنوي الذي يصدره البنك المركزي

التقارير الإحصائية التي يصدرها البنك المركزي

قوانين البنوك والصيرفة

ثالثاً- الحكومة والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص

أهم القوانين التي تنظم نشاط القطاع الخاص

أهم القوانين التي تحكم عمليات الخصخصة

¹ الدساتير الوطنية متاحة في ترجمات باللغة الإنجليزية. ولكن المرجو تقديم أي تغييرات تكون قد أدخلت مؤخراً ولم تنشر بعد.

القوانين المعنية بالمنشآت العامة

رابعاً- الميزانية والوثائق ذات الصلة

ملخص الميزانية أو ميزانية المواطنين

قانون الميزانية السنوية الأخير

قائمة كاملة بعناوين جميع الوثائق التي تُقدم للهيئة التشريعية والجمهور تأييداً لما جاء في الميزانية السنوية
قانون المسؤولية في المالية العامة أو قواعد المالية العامة، إذا كانت متوافرة

خامساً- إعداد الميزانية والموافقة عليها

التعليمات المعممة من وزارة المالية والتي تقرر إجراءات إعداد الميزانية (حديثة)

الإطار الاقتصادي الكلي - أهم افتراضات الميزانية

إطار متوسط الأجل لسياسة المالية العامة أو بيان بالأهداف متوسطة الأجل

تحليل استمرارية المالية العامة

تحليل المالية العامة في الأجل الطويل

سادساً- تنفيذ الميزانية وإبلاغ بياناتها

قانون نظام الميزانية/قانون المالية العامة/قانون الميزانية الأساسي

قانون إدارة الدين

قائمة كاملة بعناوين جميع تقارير/منشورات تنفيذ الميزانية أو التقارير نصف السنوية التي تصدر أثناء السنة

قائمة كاملة بعناوين جميع التقارير الشهرية/السنوية عن الدين العام

قائمة كاملة بعناوين جميع التقارير عن الأصول المالية العامة

قائمة كاملة بعناوين جميع وثائق الحسابات الختامية التي تُقدم إلى الهيئة التشريعية

القانون المعني بجمع الإحصاءات الوطنية أو بالهيئة (الهيئات) الإحصائية الوطنية

التقارير السنوية/الشهرية عن إحصاءات المالية العامة

سابعاً- المحاسبة وآليات الرقابة

القوانين واللوائح التي تحكم

◀ محاسبة الميزانية وتنفيذ الميزانية

◀ التدقيق الداخلي والرقابة

◀ التوظيف في الخدمة المدنية

◀ المشتريات

ثامنا-قانون الضرائب والسياسة الضريبية والإدارة الضريبية

أهم القوانين واللوائح الضريبية التي تحكم السياسة الضريبية، أو الإدارة الضريبية، أو الجوانب الأخرى في النظام الضريبي

تاسعا- التدقيق الخارجي

قانون تدقيق الحسابات الوطني.

القوانين التي تضمن التزام موظفي الخدمة المدنية بالسلوك الأخلاقي.

قوانين مكافحة الفساد في الخدمة المدنية.

الجزء باء: أسئلة تفصيلية عن مؤسسات المالية العامة

أولاً- هيكل الحكومة وعلاقتها

1-1-1

الحكومة العامة²

1- يرجى تقديم أحدث بيانات متاحة عن هيكل الحكومة العامة – بالشكل المبين في الإطار (1)، بالاستعانة بالبيانات المستخدمة في تحديث جدول المؤسسات الذي يتضمنه الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (Government Finance Statistics Yearbook).

الإطار 1: الحكومة العامة في [اسم البلد]

% من إجمالي الناتج القومي
[السنة]

تتألف الحكومة العامة في [اسم البلد] مما يلي:

وحدات الحكومة المركزية التي تغطيها الميزانية المركزية

- 1- الهيئة التشريعية، مكتب الرئيس، الهيئة القضائية، وزارات [--]، لجان [--]
- 2- الهيئات*، والمؤسسات*، والكيانات غير السوقية الأخرى المدرجة في الميزانية*
- 3- وحدات أخرى*...

وحدات الحكومة المركزية ذات الميزانيات المستقلة

- 4- [حدد الصناديق الممولة من خارج الميزانية (بما فيها صناديق الضمان الاجتماعي)، والهيئات اللامركزية*، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تستمد معظم التمويل من تحويلات الحكومة المركزية*]

حكومات الولايات والحكومات المحلية

- 5- [حدد وحدات حكومات الولايات والحكومات المحلية]* مع الإشارة إلى ما إذا كان لأي من هذين المستويين صناديق ممولة من خارج الميزانية أو قطاع لامركزي.

* في حالة كثرة المؤسسات، يرجى تحديد عددها.

² للاطلاع على تعريف وتحليل للحكومة العامة، راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (الصفحات 10-14) والفقرات 32-38 والإطار 2.

2- كيف يمكن وصف سلطة التعديل الممنوحة للهيئة التشريعية فيما يتعلق بمشروع الميزانية؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- ليست محددة بوضوح في الدستور أو في قانون الميزانية
- ب- غير مقيدة - تستطيع الهيئة التشريعية تعديل النفقات/الإيرادات دون موافقة الهيئة التنفيذية
- ج- مقيدة - تسمح بإدخال التعديلات ولكن بموافقة الهيئة التنفيذية
- د- متوازنة - تسمح بزيادة النفقات/الإيرادات أو تخفيضها إذا كان في ذلك تحقيق التوازن بغية الحفاظ على وضع الميزانية كما قدمته الهيئة التنفيذية.

يرجى تقديم وصف موجز عن عملية الموافقة على الميزانية

3- كيف يمكن وصف ترتيبات الاقتسام أو تحويلات الموارد إلى الحكومات دون المركزية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- يتم تحديدها على أساس سنوي وفي سياق الميزانية (المتفاوض عليها)
- ب- ترتيبات آنية
- ج- يمكن التنبؤ بها وتقوم على صيغ ذات متغيرات يمكن قياسها موضوعيا

4- كيف يمكن وصف سلطة الاقتراض الممنوحة للحكومات دون المركزية؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- غير مقيدة
- ب- تخضع لموافقة إدارية من الحكومة المركزية
- ج- محظورة أو تتحدد في سياق قواعد المالية العامة دون المركزية التي يعينها القانون

يرجى ذكر أي مبادرات ترمي إلى تعزيز الشفافية على مستوى الحكومات دون المركزية.

ثانياً - الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات المالية

4-1-1

الحكومة العامة والبنك المركزي

5- هل يقدم البنك المركزي أي شكل من أشكال الائتمان المدعم أو الإقراض الموجه؟

إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تقديم وصف موجز

4-1-1

الحكومة والمؤسسات العامة المالية³

6- وضح قدر الإمكان درجة ملكية الحكومة في المؤسسات المالية الواردة في الجدول التالي:⁴

ملكية الحكومة في المؤسسات المالية [السنة]

المؤسسة	ملكية الحكومة (%)	مجموع حصة الحكومة في رأس المال (بالعملة المحلية)
البنوك التجارية (مع تحديد الأسماء)		
بنوك خدمة السياسات أو البنوك المتخصصة (مع تحديد الأسماء)		
شركات التأمين (مع تحديد الأسماء)		
أخرى (مع تحديد الفئة والاسم)		
المجموع		

³ للاطلاع على مناقشة للأنشطة شبه المالية في المؤسسات العامة المالية، راجع الفقرات 47-53 في الدليل.

⁴ بالنسبة لهذا السؤال والأسئلة الأخرى التي تتطلب الحصول على بيانات كمية، يرجى الإشارة إلى عدم توافر البيانات أو إمكانية تقديم جزء منها فحسب بعبارة "لا توجد بيانات/ بيانات جزئية"، حسب مقتضى الحال.

يرجى تقديم شرح موجز لمدى توافر البيانات المشار إليها أعلاه ومعدل تواتر الإبلاغ، مع توضيح أسباب عدم توافرها

7- هل تقدم البنوك العامة أي شكل من أشكال الائتمان المدعم أو الإقراض الموجه؟

إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تقديم وصف موجز

ثالثاً - الحكومة والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص

5-1-1

مشاركة الحكومة في النشاط التجاري

8- وضح قدر الإمكان درجة ملكية الحكومة في المؤسسات غير المالية (بما في ذلك المؤسسات العامة المملوكة لها بالكامل) في الجدول التالي، مع تحديد القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية (مثل قطاع الاتصالات) وتحديد أسماء هذه المؤسسات (وإذا كانت القائمة طويلة، يرجى تقديم تقرير عام منفصل أو قائمة مستقلة، إذا كان ذلك متوافراً، أو اذكر أكبر 10 مؤسسات في الجدول أدناه):

ملكية الحكومة في المؤسسات غير المالية [السنة]

مجموع حصة الحكومة في رأس المال (بالعملة المحلية)	ملكية الحكومة (%)	المؤسسة
		[القطاع] (مع تحديد الأسماء)
		المجموع

9- يرجى تحديد أي مؤسسات عامة غير مالية مطلوب منها أو مسموح لها بتقديم خدمات بأسعار أقل من أسعار السوق، مع بيان طبيعة الترتيب المعتمد في هذا الخصوص (في صفحة منفصلة إذا تطلب الأمر)

يرجى تحديد الترتيبات ذات الصلة ووصف طبيعتها.

10- هل ترتيبات إدارة المؤسسات العامة غير المالية (اختر واحدا من البنود التالية)

أ- تخضع لتوجيه حكومي قوي من خلال العضوية في مجالس الإدارة أو التعليمات المتعلقة بالسياسات؟

ب- مستقلة عموماً، ولكنها تخضع لكثير من توجيهه؟

ج- مستقلة إلى حد كبير وتعمل طبقاً للمبادئ التجارية؟

يرجى تقديم وصف موجز حول درجة استقلاليتها وأي استثناءات للعمل وفق المبادئ التجارية.

11- هل يسهل الاطلاع العام على شروط التعاقد بين الحكومة والمنشآت العامة أو الخاصة، بما في ذلك شركات الموارد والجهات المسؤولة عن إدارة حقوق الامتياز العامة؟ وهل تتسم هذه الشروط بالوضوح أم أن هناك وثائق تفسيرية لها تستخدم لغة بسيطة؟

⁵ للاطلاع على مناقشة حول إدارة المنشآت العامة والأنشطة شبه المالية، راجع الفقرات 47-50 و 54-57، وحول متطلبات الإبلاغ يرجى مراجعة البنود 194-200، والإطارين 19 و 20 في الدليل.

يرجى تقديم وصف للترتيبات المستخدمة في إتاحة شروط العقود متاحة للاطلاع العام.

رابعاً- الميزانية والوثائق ذات الصلة

1-2-3

مرشد الميزانية

12- هل هناك موجز للميزانية مكتوب بلغة بسيطة وواضحة، يُنشر ويكون متاحاً وقت اعتماد الهيئة التشريعية للميزانية؟

يرجى الرد بنعم أو لا، وفي حالة الرد بالنفي يرجى وصف أي مبادرات أخرى لتفسير الميزانية للجمهور.

4-1-3/2-2-3

تبويب الميزانية

13- هل تظهر جميع بنود الإنفاق على أساس إجمالي في تقديرات الميزانية، أم هل يظهر بعضها على أساس صاف بعد خصم المقبوضات؟

يرجى الرد بنعم أو لا، مع وصف البنود وكيفية معاملتها بإيجاز في حالة الرد بالنفي

14- هل يوفر تبويب الميزانية ما يلي؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- تبويب النفقات حسب كل هيئة إدارية على حدة
- ب- تبويب الإيرادات والنفقات والتمويل والدين بما يتوافق مع:
 - 1- دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986⁶
 - 2- دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001
 - 3- أخرى - يرجى تحديدها

⁶ أصبح الدليل الرسمي حالياً هو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الذي يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

ج- تبويب النفقات وظيفيا بما يتسق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001/نظام الحسابات القومية لعام

1993

د- تبويب البرامج

15- هل تتضمن الميزانية السنوية تصنيفا مستقلا للمقبوضات المحصلة من المصادر التالية (اختر كل ما ينطبق)

أ- كل مصادر الإيرادات الرئيسية

ب- الإيرادات من الأنشطة المتعلقة بالموارد (إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديد المقبوضات في هذه الفئة)

ج- المقبوضات من المساعدات الخارجية

د- أخرى (يرجى تحديدها)

2-1-3

بيانات السنوات السابقة

16- ما هي المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة التي يتم تقديمها مع تقديرات الميزانية السنوية (اختر كل ما ينطبق)

أ- لا توجد معلومات عن السنوات السابقة

ب- يتم تقديم معلومات عن الميزانية التقديرية للسنة (السنوات) السابقة، وليس عن نتائجها

ج- يتم تقديم معلومات إجمالية فقط عن النتائج الفعلية أو المتوقعة للسنة المالية السابقة

د- كما ورد في البند (ج) للسنتين الماليتين السابقتين

هـ- كما ورد في البند (د)، ولكن مع تعزيزها ببيانات مفصلة عن جميع الكيانات وبنود الإنفاق والإيرادات المدرجة في الميزانية

1-1-3

التغطية في الميزانية

17- هل تُمنح أي وحدات في الحكومة المركزية، حسب تعريفها الوارد في الإطار 1، معاملة خاصة أو تُستبعد جزئيا أو كليا من وثائق الميزانية؟ يرجى شرح أي معاملة من هذا القبيل (كأن تكون هناك معاملة خاصة للإنفاق العسكري، أو المصروفات ذات الصلة بالأمن القومي، على سبيل المثال).

يرجى وصف الإيرادات والنفقات المستبعدة من التغطية في الميزانية، مع مناقشة مدى أو كيفية إتاحة هذه المعلومات للهيئة التشريعية والجمهور.

18- أي البنود التالية يصف نطاق التغطية في الميزانية السنوية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- مؤسسات الحكومة المركزية
- ب- الصناديق الممولة من خارج الميزانية (مع تحديد الأسماء)
- ج- المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي (راجع الإطار 2 في الدليل)
- د- رسوم الاستخدام التي تحصلها الهيئات الحكومية لاستخداماتها الخاصة
- هـ- ميزانية الاستثمار
- و- مشروعات التمويل الأجنبي
- ز- ميزانيات الحكومات دون المركزية (مع تحديد الأسماء)
- ح- إيرادات الموارد (من حقوق الامتياز ورسوم التوقيع ونفط الريح وغيرها)

3-1-1

وثائق الميزانية

19- يرجى تحديد الوثائق المصاحبة لقانون الميزانية (مع وضع علامة في الخانة المناسبة أدناه):

لا تتاح للجمهور	تتاح للجمهور بعد صدور موافقة الهيئة التشريعية	تتاح للجمهور عند تقديمها للهيئة التشريعية	وثيقة الميزانية (قائمة)

3-1-2

المبادرات الجديدة في مجال السياسات

20- أهم تدابير الضرائب والإنفاق الجديدة: (اختر كل ما ينطبق)

- أ- محددة بشكل منفصل في وثائق الميزانية ومصنفة بوضوح عن الالتزامات الجارية

- ب- تقدّر تكاليفها بوضوح بالنسبة لسنة الميزانية في وثائق الميزانية
ج- يتم عرضها مع تقديرات لآثارها المستقبلية على الميزانية
د- يتم عرضها مع وصف لمدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة
هـ- يتم عرضها مع وصف لانعكاساتها الاقتصادية على النطاق الأوسع

3-1-3

المخاطر على المالية العامة

- 21- هل تتضمن وثائق الميزانية (المنشورة) تحليلاً نظامياً للمخاطر على المالية العامة؟ وما هي المعلومات التي يتضمنها هذا القسم بشأن المخاطر على المالية العامة؟ (اختر كل ما ينطبق)
- أ- تغيير الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها التنبؤات
ب- عدم التأكد من حجم التزامات معينة على جانب النفقات
ج- الكفالات أو التعويضات (بيانات وصفية)
د- تحليل الانكشاف للضمانات
هـ- الدعاوى القضائية ضد الحكومة
و- حجم الأنشطة شبه المالية
ز- النفقات الضريبية
ح- غير ذلك (مع التحديد)

يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى الملاحق ذات الصلة في وثائق الميزانية.

- 22- يرجى الإشارة إلى ما إذا كانت هناك إفادات وصفية تصدر عن الأنشطة التالية الخارجة عن الميزانية:
(برجى الإشارة إلى كل البنود التي تنطبق. في حالة البندين (ب) أو (ج)، يرجى وضع الحرف الملائم (الحروف الملائمة) في المربع (المربعات) المعني للإشارة إلى ما إذا كانت هذه الإفادات (أ) توجد ضمن الوثائق الداخلية فقط، أو (ب) تُنشر مع وثيقة الميزانية، أو (ج) تتاح للهيئة التشريعية، أو (د) تتاح للجمهور العام عبر الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت.)

الأنشطة شبه المالية	النفقات الضريبية ⁸	الالتزامات الاحتمالية ⁷

(أ) لا توجد إفادات من هذا القبيل، رغم الحجم الكبير لهذا النشاط

(ب) إفادة نوعية

ج- إفادة كمية

(د) لا توجد إفادات من هذا القبيل لأن الأنشطة محدودة

يرجى الإشارة إلى ملحق الميزانية أو أي وثيقة أخرى تتوافر فيها هذه المعلومات.

7-1-3/5-1-3/4-1-2

إمكانية استمرار سياسة المالية العامة والتنبؤات طويلة الأجل

23- أي نوع من التقديرات يتم إجراؤه سنويا في سياق عملية الميزانية لقياس إمكانية استمرار سياسة المالية العامة وتشتمل عليه وثائق الميزانية؟ (اختر كل ما ينطبق)

أ- لا يوجد

ب- نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

ج- تقدير يركز على التغيير اللازم في الميزان الأولي لكي يتسنى البقاء دون مستوى الحد الأقصى للدين

⁷ راجع الفقرات 141-143 و 190-193 في الدليل للاطلاع على تعريف ومناقشة للالتزامات الاحتمالية - ومن أمثلتها الشائعة القروض المضمونة من الحكومة.

⁸ راجع الفقرات 187-189 في الدليل، وكذلك الأسئلة ذات الصلة في القسم سابعاً.

- د- تحليل إمكانية الاستمرار في تحمل الدين
ه- التزامات معاشات التقاعد العامة غير الممولة
و- بيانات عن الالتزامات التعاقدية المستقبلية
ز- أصول الموارد الطبيعية
ح- أنواع أخرى (منها المحاسبة الجبلية أو أي التزامات تعاقدية مستقبلية أخرى).
يرجى التحديد مع تقديم وصف موجز.

24- هل يتم تحديد الافتراضات المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية باعتبارها جزء من تقييم إمكانية استمرار سياسة المالية العامة؟ وهل يشتمل التقييم على تحليل الحساسية فيما يتعلق بالافتراضات المستخدمة؟

25- هل ينشر تقرير دوري عن المالية العامة طويلة الأجل؟

يرجى تقديم وصف موجز وعناوين الوثائق وتواريخ المنشورات.

خامسا- إعداد الميزانية والموافقة عليها

1-1-2

الجدول الزمني للميزانية

26- هل يتضمن قانون الميزانية (أو أي قانون آخر) تحديدا للجدول الزمني للميزانية؟ وهل يتم الالتزام به من الناحية العملية؟

27- ما هو الوقت المتاح للهيئة التشريعية بين استلام مشروع الميزانية التنفيذية وبداية السنة المالية؟

28- هل تتم الموافقة على الميزانية في العادة قبل بدء السنة المالية؟

يرجى تقديم وصف موجز

29- ما هي الجهود المبذولة لإبلاغ الجمهور العام بالقوانين المقترحة والتغييرات التنظيمية؟

30- ما هي الفترة المتاحة للمشاورات العامة؟ وهل هناك أي استثناءات؟

يرجى تقديم وصف موجز

31- هل توجد أي قيود تشريعية تضع حدودا لحجم العجز، أو الدين، أو مستوى الإنفاق، أو غير ذلك من مجملات المالية العامة؟

يرجى تقديم وصف موجز لأي قواعد يتم تطبيقها، مع الإشارة إلى القوانين والمواد المحددة التي تنص عليها وإلى كيفية تقدير مدى الالتزام بها.

32- أي العبارات التالية ينطبق على إطار الميزانية الذي يقدم ضمن الوثائق المؤيدة للميزانية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- يقتصر على تقديم تنبؤات عن سنة الميزانية
- ب- تتضمن تقديرات الميزانية السنوية بيانا بأهداف وأولويات سياسة المالية العامة التي تتوخاها الحكومة في المدى المتوسط
- ج- توجد تنبؤات عن مجملات المالية العامة في سنة الميزانية إضافة إلى سنتين (أو أكثر)
- د- توجد تنبؤات عن الإيرادات والنفقات تقوم بها هيئة معينة في سنة الميزانية إضافة إلى سنتين (أو أكثر) وهي انعكاس لتقديرات مطلقة لتأثير السياسات الحالية في المدى المتوسط

- هـ- كما ورد في البند (د)، ولكن التنبؤات مقيدة بإطار اقتصادي كلي متوسط الأجل وبأهداف سياسة المالية العامة المتسقة مع إمكانية استمرار المالية العامة
- و- التنبؤات عن الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة معينة في سنة الميزانية إضافة إلى سنتين (أو أكثر) تعكس تكاليف البرامج الجديدة على نحو مستقل عن تنبؤات السياسة الحالية
- ز- توضع تقديرات نظامية للإنفاق متوسط الأجل في إطار زمني متحرك (يتراوح بين 3-5 سنوات) (أي نظام تصبح فيه تقديرات السنة الثانية نقطة البدء (أو الخط الأساسي) للنظر في ميزانية السنة التالية)

2-1-2

الإطار الاقتصادي الكلي والافتراضات المتعلقة بالسياسات

33- هل يتم تحديد افتراضات الاقتصاد الكلي والسياسات على أساس شامل ومتسق لكل سنة من سنوات الميزانية؟

34- هل هناك إطار اقتصادي كلي متوسط الأجل وكيف يستخدم للإبلاغ بأهداف سياسة المالية العامة متوسطة الأجل؟

يرجى تقديم وصف موجز

4-3-3

توافر التنبؤات والافتراضات وفحصها على أساس مستقل

- 35- هل يمكن إجراء فحص خارجي للتنبؤات الاقتصادية الكلية؟ (اختر كل ما ينطبق)
- أ- لا تتوفر أي معلومات معممة عن الافتراضات المتعلقة بالميزانية
- ب- يتم نشر النماذج والافتراضات مع الميزانية
- ج- النماذج والافتراضات متاحة عند الطلب
- د- هناك ترتيبات مؤسسية رسمية تشجع فحص التنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وأي نماذج استخدمت للتوصل إليها

سادسا- تنفيذ الميزانية وإبلاغ بياناتها

5-2-1/1-2-1

قانون نظام الميزانية

- 36- أي مما يلي يقع تحت نطاق قانون نظام الميزانية في بلدك؟ (اختر كل ما ينطبق)
- أ- عدم جواز إنفاق الأموال العامة إلا بموجب القانون
 - ب- تغطية الميزانية وتقارير الإبلاغ لجميع معاملات الحكومة المركزية (بما في ذلك الصناديق الممولة من خارج الميزانية)
 - ج- ظهور كافة معاملات الميزانية على أساس إجمالي
 - د- منح الوزير المسؤول عن مالية الحكومة صلاحية واضحة فيما يتعلق بإدارة الميزانية
 - هـ- منح الوزير المسؤول عن مالية الحكومة صلاحية واضحة على جميع حسابات الحكومة المصرفية.
 - و- منح الوزير المسؤول عن مالية الحكومة صلاحية واضحة فيما يتعلق بالدين العام
 - ز- منح الوزير المسؤول عن مالية الحكومة صلاحية واضحة فيما يتعلق بإدارة الأصول العامة
 - ح- تطبيق قواعد ولوائح واضحة على إصدار الضمانات الحكومية وإبلاغ البيانات المتعلقة بها
 - ط- تكليف رؤساء الهيئات المعنية بمسؤولية واضحة عن الأموال التي تقوم هيئاتهم بتحصيلها و/أو استخدامها
 - ي- النص في الأحكام المتعلقة بمخصصات الطوارئ والاحتياطيات على شروط واضحة وصارمة لاستخدام تلك الأموال
 - ك- اشتراط إصدار تقارير مدققة من جهات مستقلة

يرجى تقديم وصف موجز

37- هل هناك قانون مستقل يحدد اشتراطات إدارة الدين؟ إدارة الأصول؟ الخصخصة؟

38- هل اللوائح والإجراءات الإدارية لتنفيذ قانون نظام الميزانية متاحة للجمهور العام؟

39- هل توجد اشتراطات تشريعية لأي مما يلي (اختر كل ما ينطبق)

أ- إبلاغ نتائج المالية العامة؟

ب- توقيت اعتماد الميزانية والموافقة عليها؟

ج- استكمال التدقيق؟

د- طبيعة المعلومات التي يتعين على السلطة التنفيذية تقديمها مع الميزانية؟

هـ- تقرير منتصف العام للهيئة التشريعية بشأن تطورات الميزانية؟

و- الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد الكشوف المالية؟

ز- شتراطات أخرى؟

يرجى تقديم وصف موجز

5-1-2

الأنشطة المدرجة في الميزانية والأنشطة خارج الميزانية

40- هل الأنشطة الممولة من خارج الميزانية (اختر كل ما ينطبق)

أ- تخضع لنفس الإجراءات واللوائح التي تخضع لها الميزانية العامة؟

ب- متاحة للفحص من جانب الهيئة التشريعية والجمهور؟

41- كيف يمكن وصف إدارة الإنفاق الممول من الخارج؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

أ- يدار الإنفاق الممول من الخارج بشكل منفصل عن الإنفاق الممول محليا – ويُدرج في الميزانية

جزئيا أو لا يُدرج على الإطلاق

ب- تغطيه الميزانية ولكنه لا يخضع لقواعد الميزانية العامة

ج- يدخل بالكامل في عملية اتخاذ القرار وإبلاغ البيانات المتعلقة بالميزانية.

42- كيف يمكن وصف إدارة الرسوم والأتعاب التي تتقاضاها الهيئات الحكومية؟ (اختر واحدا من البنود

التالية)

أ- تديرها الهيئة الحكومية إدارة مباشرة دون أي تدخل من الجهة المركزية – ولا تُدرج في الميزانية

ب- تخضع للمراجعة وتحديد الأولويات ولكنها تُدار خارج عملية الميزانية

ج- تدخل بالكامل في عملية اتخاذ القرار وإبلاغ البيانات المتعلقة بالميزانية – وتظهر في الميزانية

بصورة إجمالية.

يرجى نكر الأنشطة الممولة من خارج الميزانية وتقديم وصف موجز لها

43- يرجى تقديم بيانات، قدر الإمكان، توضح اعتمادات الميزانية الأصلية للحكومة المركزية وبيانات النتائج الفعلية لآخر ثلاث سنوات تتوافر بيانات فعلية عنها.

[السنة الثالثة]		[السنة الثانية]		[السنة الأولى]		عنصر الميزانية
التقديرات الأصلية	النتائج الفعلية	التقديرات الأصلية	النتائج الفعلية	التقديرات الأصلية	النتائج الفعلية	
						النفقات الأولية الجارية
						النفقات الرأسمالية
						الفوائد
						الإيرادات [حسب بنود الإيرادات الرئيسية]
						الممول من خارج الميزانية [حسب الصندوق/النفقات والمقبوضات]

- 44- ما هو معدل تواتر استخدام الميزانيات التكميلية؟ (اختر واحدا من البنود التالية)
- أ- نادرا
- ب- مرة واحدة فقط سنويا
- ج- ما بين مرتين وثلاث مرات أثناء السنة
- د- أكثر من ثلاث مرات أثناء السنة

45- أي من البنود التالية يعتبر وصفا للتقديرات التكميلية المقدمة للهيئة التشريعية؟
(اختر واحدا)

- أ- نفس التصنيف المستخدم في الميزانية السنوية
- ب- مصنفة حسب الوزارة والغرض من الإنفاق، ولكن ليس على غرار الميزانية السنوية
- ج- مصنفة حسب الوزارة فقط

3-2-3/6-1-3

مؤشرات موقف سياسة المالية العامة

46- أي المؤشرات التالية (حسبما يحددها الدليل) يرد في البيانات التي تصدرها الحكومة المركزية عن سياسة المالية العامة، وأي منها تتم متابعتها لاحقاً؟ (اختر كل ما ينطبق)

لاحق	سابق	
.....	أ- الميزان الكلي
.....	ب- الميزان الكلي باستثناء مبيعات الأصول
.....	ج- الميزان الجاري
.....	د- الميزان الأولي
.....	هـ- الميزان التشغيلي
.....	و- الدين العام
.....	ز- الالتزامات الاحتمالية
.....	ح- النفقات الضريبية
.....	ط- الأنشطة شبه المالية
.....	ي- كشف الأصول والخصوم المالية
.....	ك- التزامات معاشات التقاعد غير الممولة
.....	ل- صافي قيمة الأصول (أو مؤشر آخر للميزانية العمومية)
.....	م- غير ذلك (مع التحديد)

يرجى تحديد أي مؤشرات مما سبق تُستخدم في وضع أهداف متوسطة الأجل لسياسة المالية العامة، مع وصفها بإيجاز

3-2-3

المؤشر الموجز لمركز المالية العامة

47- أي المؤشرات السابقة هو أهم مؤشر موجز (كالرصيد المالي الكلي) لموقف الحكومة المركزية المالي في عرض الميزانية السنوية؟ وهل تُستخدم في تحديد سياسة المالية العامة أي مقاييس أخرى لرصيد المالية العامة

لدى الحكومة المركزية؟ وهل يوجد جدول تحليلي يوضح العلاقة بين تقديرات الميزانية والمؤشر الموجز؟ هل تُقدَّر موازين الحكومة العامة أو القطاع العام الأوسع نطاقاً وتؤخذ في الحسبان عند وضع سياسة المالية العامة؟

يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى الوثيقة أو الملحق الذي يتضمن الجدول التحليلي

2-2-2

التقارير عن تنفيذ الميزانية

48- يرجى الإشارة إلى مستوى حداثة التقارير التي يتم إعدادها عن تنفيذ ميزانية الحكومة المركزية (على أساس عدد الأسابيع منذ نهاية الفترة)، ومدى دوريتها وإتاحتها للاطلاع العام

يصدر (عدد الأسابيع بعد نهاية الفترة)				تقرير تنفيذ الميزانية
سنوي	نصف سنوي	ربع سنوي	شهري	
				(أ) للاستخدام الداخلي فقط
				(ب) يصدر لاستخدام الهيئة التشريعية
				(ج) للغرض السابق مع النشر للاطلاع العام

49- ما هي الهيئات التي تنشر بيانات المالية العامة أو لديها مواقع على شبكة الإنترنت تنشر فيها هذه البيانات؟

يرجى تقديم وصف موجز وتحديد عناوين التقارير والمواقع التي تنشر فيها على شبكة الإنترنت

3-2-3

التقارير عن الحكومة العامة

50- كيف تصف عملية إصدار التقارير في نهاية السنة عن بيانات الحكومة العامة؟ (اختر كل ما ينطبق)

أ- كل مستوى من مستويات الحكومة يقدم تقارير منفصلة - دون توحيد البيانات

- ب- الصناديق الممولة من خارج الميزانية تُدرج في كل التقارير في جميع مستويات الحكومة
- ج- جميع مستويات الحكومة تدرج جميع الهيئات اللامركزية
- د- يتم إعداد تقرير موحد حول مركز المالية العامة للحكومات دون المركزية
- هـ- يتم إعداد تقرير موحد عن الحكومة العامة

51- يرجى الإشارة إلى أي من البنود التالية تتم مراقبته خلال السنة المالية، مع تحديد معدل نشر هذه التقارير.
(اختر كل ما ينطبق)

- أ- تقارير تنشر على مستوى الحكومة
- ب- صناديق ممولة من خارج الميزانية
- ج- الهيئات غير المركزية
- د- الحسابات الموحدة للحكومة دون المركزية
- هـ- الحسابات الموحدة للحكومة العامة

يرجى تقديم وصف موجز لمدى تغطية بيانات الحكومة العامة في تقارير المالية العامة، مع توضيح مستوى حداثة التقارير المعنية بالحكومة العامة، ومدى دوريتها وإتاحتها للاطلاع العام (بما في ذلك المراجع والمواقع الإلكترونية). وفي حالة عدم إعداد تقارير الحكومة العامة، يرجى تقديم معلومات منفصلة حول تقارير الحكومة المركزية والحكومات دون المركزية.

6-1-3

أنشطة القطاع العام

52- كيف تصف عملية إصدار التقارير عن القطاع العام؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- كل مؤسسة عامة تعد تقارير منفصلة، ودون توحيد البيانات
- ب- الحكومة المركزية تقدم تحليلا عميقا لأنشطة القطاع العام، ولكن توحيد البيانات غير كامل
- ج- المؤسسات العامة تصدر تقريرا موحدا
- د- المنشآت العامة التي تقوم بأنشطة شبه مالية كبيرة هي فقط المدرجة في تقرير الحسابات الموحدة للحكومة العامة
- هـ- تقارير الحسابات الموحدة للقطاع العام لا تغطي إلا الحكومة المركزية والمنشآت العامة، ولكنها تستبعد الحكومات دون المركزية

و- تعرض أنشطة القطاع العام على أساس موحد تماما (شاملة جميع المنشآت العامة، والحكومات دون المركزية، والصناديق الممولة من خارج الميزانية، والهيئات اللامركزية، والمؤسسات غير الهادفة للربح)
ز- غير ذلك (مع التحديد)

5-1-3

إبلاغ بيانات الدين

53- تتسم تقارير الدين بالسماط التالية: (اختر كل ما ينطبق)

- أ- تصنيف الدين إلى أجنبي ومحلي
ب- تصنيف الدين حسب أجل الاستحقاق
ج- تصنيف الدين حسب الأداة (سندات، قروض، إلخ)
د- تصنيف الدين حسب جهة الإقراض والعملة
هـ - عرض بيانات الدين المضمون من الحكومة وتمييزها بوضوح
و- عرض بيانات ديون المنشآت العامة
ز- شمولية قيود الدين ومطابقتها لحسابات الحكومة وبيانات العجز مطابقة تامة
ح- عرض التوقعات المتعلقة بالتزامات خدمة الدين في المستقبل

54- يرجى تحديد معدل تواتر تقارير الدين ومدى تأخر صدورها بعد نهاية الفترة: (اختر كل ما ينطبق)

كل شهر	كل شهرين	كل ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر	
				سنويا
				ربع سنوي
				شهريا

يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى الملاحق ذات الصلة في وثائق الميزانية أو مواقع الإنترنت أو تقارير الدين المنفصلة

55- هل يتم إبلاغ بيانات الأصول المالية الحكومية؟ (اختر كل ما ينطبق)

أ- في تقارير الحسابات الحكومية

(1) بشكل جزئي

(2) بشكل شامل

ب - في تقارير منفصلة

(1) بشكل جزئي أو مقسم

(2) بشكل موحد وشامل

أي الإجابات من (أ-1) إلى (ب-2) ينطبق؛ يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى الملاحق ذات الصلة في وثائق الميزانية أو في تقارير منفصلة؛ وتوضيح مستوى حداثة البيانات المبلغه ومدى دوريتها.

56- ما هو الالتزام المعلن فيما يخص نشر المعلومات عن المالية العامة؟ (اختر كل ما ينطبق)

أ- لا يوجد

ب- ينعكس في تصريحات الحكومة عن السياسة العامة أو في الأوامر الإدارية

ج- الاشتراك في معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (النظام العام لنشر البيانات/

المعيار الخاص لنشر البيانات)

د- هو أحد المتطلبات القانونية (يرجى ذكر القانون وتاريخه مع وصف الشروط)

هـ - استيفاء المتطلبات القانونية في الواقع العملي

يرجى تقديم وصف موجز

57- هل يُعلن مسبقاً عن الجداول الزمنية لنشر بيانات المالية العامة على الجمهور؟ (أكثر واحد/ من

البنود التالية)

أ- لا

ب- بالنسبة لمعظم تقارير المالية العامة

ج- تنشر الجداول الزمنية بالنسبة لمعظم تقارير المالية العامة

يرجى تقديم وصف موجز

سابعاً- آليات المحاسبة والرقابة

58- ما هي الصناديق والترتيبات المصرفية التي تستخدم في تنفيذ ميزانية الحكومة المركزية؟ (أكثر واحد/ من

البنود التالية)

أ- أكثر من أربعة صناديق منفصلة تمول من خارج الميزانية أو عدد كبير من الحسابات

المصرفية المنفصلة أو كليهما

ب- صندوق موحد أو حساب خزانة واحد، ولكنه يضم عدداً يصل إلى ثلاثة صناديق منفصلة

تمول من خارج الميزانية

ج- جميع معاملات الحكومة المركزية تمر عبر حساب الخزانة الواحد، وهو حساب موحد لدى

البنك المركزي

د- غير ذلك (مع التوضيح)

⁹ راجع الدليل، الفقرات 115-117.

يرجى تقديم وصف موجز

هل تستخدم وحدات الحكومات دون المركزية حساب الخزانة الواحد المخصص للحكومة المركزية؟

الأساس المحاسبي (كالأساس النقدي أو أساس الاستحقاق) والسياسات المحاسبية 2-2-1-4/1-2-2

59- ما هو الأسلوب الأساسي المستخدم في تسجيل معاملات الميزانية؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- على أساس نقدي
- ب- على أساس نقدي وأساس الالتزامات (مثل النظام التقليدي في البلدان الناطقة بالفرنسية)
- ج- على أساس نقدي مع بعض المعلومات المتعلقة بالاستحقاق (مثل كشف الأصول المالية)
- د- على أساس الاستحقاق¹⁰

يرجى تقديم وصف موجز

هل تتضمن ميزانية الحكومة أو التقارير المالية بيانا عن الأساس المحاسبي والسياسات المحاسبية؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى التوضيح.

60- هل يتم اتباع معايير المحاسبة المعترف بها بشكل عام؟ وإذا كان الرد بالنفي، هل يسمح النظام المحاسبي الحالي بإنتاج بيانات على أساس المعاملات عن البنود التالية:
(اختر كل ما ينطبق)

¹⁰ راجع الفقرات 160-164، بالإضافة إلى الإطار 15 في الدليل للاطلاع على مناقشة لمراحل الدفع وعلاقتها بالنظام المحاسبي.

- أ- الالتزامات
- ب- المدفوعات
- ج- متأخرات المدفوعات
- د- الإيرادات
- هـ- المتأخرات الضريبية

يرجى تقديم وصف موجز للمعايير المحاسبية

61- هل يعد التبويب المحاسبي (اختر كل ما ينطبق)

- أ- مطابقاً لتبويب الميزانية؟
- ب- موحداً في كل الصناديق الممولة من الميزانية والصناديق الممولة من خارج الميزانية؟
- ج- موحداً في جميع مستويات الحكومة؟

3-1-4

مطابقة الحسابات

62- هل تتم مطابقة التقارير المحاسبية للحكومة المركزية مع اعتمادات الميزانية والكشوف المصرفية؟ (اختر ما ينطبق)

المطابقة	اعتمادات الميزانية	الكشوف المصرفية
(أ) لا يتم إجراء مطابقة كاملة		
(ب) بعد نهاية السنة بأكثر من 4 شهور		
(ج) في غضون 4 أشهر من نهاية السنة		
(د) كما ورد في الفقرة (ج) مع المتابعة المستمرة أثناء السنة		

63- هل تتم مطابقة بيانات التمويل المستمدة من تقارير المسوح النقدية المعنية بالالتزام المقدم للحكومة وبيانات التمويل الخارجي مع بيانات العجز أو الفائض الحكومي التي ترد في تقارير تنفيذ الميزانية؟ يرجى الإشارة إلى آلية المطابقة ومعدل تواتر البيانات.

64- هل توفر تقارير نهاية السنة معلومات عن الاختلافات بين (1) الإنفاق الفعلي والاعتمادات، و (2) قيود الدفتر الأستاذ الحكومية والحسابات المصرفية؟

65- كيف يتم التعامل مع إعادة تصنيف البيانات التاريخية أو تعديلاتها؟ وما هو التفسير المقدم مع التقارير المتأثرة بها؟

يرجى تقديم إجابات للأسئلة 63-65، والإشارة لأي مسائل ذات اهتمام تتعلق بالمطابقة الكاملة لحسابات الحكومة. وإذا كانت هناك ثغرات كبيرة في نطاق تغطية الحسابات (كالمعاملات الممولة من الخارج)، يرجى توضيح كيفية إجراء المطابقة.

4-3-4

التحقق المستقل من بيانات المالية العامة

66- هل تتوفر الاستقلالية المؤسسية لهيئات الإحصاء الوطنية أو الهيئات أو الأشخاص الآخرين للتحقق من جودة بيانات المالية العامة؟

يرجى تقديم وصف موجز لعملية التحقق المستقل من بيانات المالية العامة.

1-2-4

أخلاقيات الخدمة المدنية وأنشطة مكافحة الفساد

67- ما الذي يضمن مراعاة موظفي الخدمة المدنية للسلوك الأخلاقي؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- قانون أو مدونة لقواعد سلوك موظفي الخدمة المدنية
- ب- تدابير كافية لضمان التقيد بمدونة السلوك
- ج- هيئة مسؤولة عن أنشطة مكافحة الفساد

- 68- ما هي السمات التي تنطبق على حالة التوظيف في الخدمة المدنية (اختر كل ما ينطبق)
- أ- يتم الالتحاق بالخدمة المدنية عن طريق عملية تنافسية مفتوحة، قائمة على الجدارة
 - ب- يسمح للمديرين بممارسة قدر كبير من حرية التصرف في التعيين
 - ج- التقدم بطلبات خارجية لشغل الوظائف العليا ممكن ولكنه غير محبذ
 - د- التقدم بطلبات خارجية لشغل الوظائف العليا ممكن ومحبذ
 - هـ- تعتمد الترقية على الأقدمية في المقام الأول، ولكن مع عقد امتحانات رسمية في مراحل مختلفة
 - و- تعتمد الترقية على الجدارة إلى حد كبير، ولكن مع عقد امتحانات رسمية في مراحل مختلفة
 - ز- مساحة التصرف المتاحة للمديرين محدودة فيما يتعلق بتعيين الموظفين، والاستغناء عن خدماتهم، وترقيتهم
 - ح- مساحة التصرف واسعة أمام المديرين فيما يتعلق بتعيين الموظفين، والاستغناء عن خدماتهم، وترقيتهم
 - ط- فروق الأجور بين كبار وصغار الموظفين بسيطة نسبياً (مع التحديد)
 - ي- فروق الأجور بين كبار وصغار الموظفين كبيرة نسبياً (مع التحديد)
 - ك- أجور الخدمة المدنية منافسة لأجور الذين يشغلون وظائف تتطلب مهارات مماثلة في القطاع الخاص
 - ل- أجور الخدمة المدنية ليست منافسة لأجور الذين يشغلون وظائف تتطلب مهارات مماثلة في القطاع الخاص

69- هل تتفق قوانين المشتريات الحالية مع الممارسات المقبولة دولياً؟¹¹ (اختر كل ما ينطبق)

هل تتفق قوانين المشتريات الحالية مع الممارسات المقبولة دولياً؟ (10)

- أ- يشترط القانون تطبيق نظم المناقصات في حالة العقود الكبيرة
- ب- تُطبق نظم المناقصات على التعاقد الخارجي للخدمات الحكومية وعمليات الخصخصة
- ج- لجان المناقصات تتمتع بسلطة مستقلة
- د- قرارات لجان المناقصات متاحة للتدقيق
- هـ- توجد آليات يمكن من خلالها الاستماع إلى شكاوى مقدمي العطاءات والبت فيها

أي الإجابات من (أ) إلى (هـ) ينطبق؟ يرجى تقديم وصف موجز للآلية الأساسية المستخدمة، مع الإشارة إلى أي تقارير صدرت مؤخراً عن المشتريات (مثل تقرير تقييم البنك الدولي للممارسات القطرية في مجال المشتريات العامة (CPAR)).

70- هل تتوفر معلومات سهلة الفهم للجمهور عن إجراءات شراء وبيع الأصول العامة، بما في ذلك عمليات الخصخصة؟

يرجى تقديم وصف موجز

71- هل تشتمل بيانات نتائج الميزانية على معلومات مستقلة عن المعاملات الكبيرة في بيع أو شراء الأصول العامة؟

يرجى تقديم وصف موجز

4-2-4

الخصخصة

72- كيف تُقيد عائدات الخصخصة ومعاملات المصروفات في الحسابات (اختر واحدا من البنود التالية)
أ- من خلال صندوق للخصخصة منفصل تماما عن الميزانية؟
ب- من خلال صندوق منفصل مدرج في الميزانية ويتم إبلاغ بياناته في سياق الميزانية والحسابات السنوية؟
ج- كعنصر أساسي من عناصر الميزانية؟

يرجى تقديم وصف موجز

في حالة البند (أ) أو البند (ب)، هل يمكن خصم أي مصروفات من عائدات الخصخصة مباشرة دون الحصول على موافقة الهيئة التشريعية؟

73- هل يقوم مدقق خارجي بتدقيق حسابات الهيئة المسؤولة عن الخصخصة على أساس سنوي؟

يرجى تقديم وصف موجز

74- حدد الهيئة المختصة بوظائف الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في الحكومة ومسؤوليات الإبلاغ المنوطة بها على النحو الموضح في الجدول التالي:

الهيئة/الوحدة	النطاق الذي تغطيه	الجهة التابعة لها
[مثل التدقيق الداخلي في الوزارات]	الوزارات الرئيسية فقط؛ داخل كل وزارة	الوزير/رؤساء المصالح الحكومية
جهاز التفيتش الحكومي	جميع الكيانات المدرجة في الميزانية	رئيس الجمهورية/وزير المالية]

يرجى تقديم وصف موجز لنظام الرقابة والتدقيق الداخلي، مع الإشارة إلى أي تقارير حديثة في هذا الصدد وبيان ما إذا كانت هيئة التدقيق الخارجي تقوم بمراجعة عمليات هذا النظام؟

ثامنا - قانون الضرائب والسياسة الضريبية والإدارة الضريبية

75- بالنسبة لكل نوع من الضرائب الرئيسية، يرجى تقديم وصف موجز لمدى تعرض الميزانية أو غيرها من الوثائق الحكومية للجوانب التالية المعنية بالإدارة الضريبية والجمركية:

- أ- انتشار الإعفاءات والاستقطاعات الضريبية والخصومات الضريبية
- ب- سياسة الحوافز الضريبية ومقاييس المعدلات الضريبية الفعلية حسب نوع النشاط

¹² راجع الفقرات 67-73 في الدليل.

ج- مدى قدرة الصلاحيات الاستثنائية الرسمية على منح الإعفاءات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وحجم الصلاحيات الاستثنائية الرسمية فيما يخص الالتزامات الضريبية

بالنسبة لكل ضريبة رئيسية بما فيها الجمارك، يرجى تقديم وصف موجز لمدى قدرة الصلاحيات الاستثنائية على تحديد الإعفاءات الضريبية أو الالتزامات الضريبية، مع الإشارة إلى وثائق محددة. هل يتم التفاوض بشأن أي من المدفوعات الضريبية؟

3-1-2

عملية صنع السياسة الضريبية

76- هل يقدم مع الميزانية السنوية استعراض عام لأهداف السياسة الضريبية – أم ينصب التركيز على التغييرات التي يجري إدخالها على المعدلات الضريبية مع الميزانية السنوية؟

يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى وثائق الميزانية أو الملاحق ذات الصلة.

2-2-1/1-2-1

الإدارة الضريبية

77- هل الإدارة الضريبية (اختر كل ما ينطبق):

أ- موحدة تحت كيان واحد؟

ب- منظمة على أساس وظيفي (التقدير، والتحصيل، والتدقيق، والإنفاذ، والطعون)؟

78- هل الإدارة الجمركية (اختر كل ما ينطبق):

أ- موحدة تحت كيان واحد؟

ب- منظمة على أساس وظيفي (التقدير، والتحصيل، والتدقيق، والإنفاذ، والطعون)؟

يرجى تقديم وصف موجز لهيكل الإدارة الضريبية والجمركية ومدى المعلومات التي تتاح للجمهور عن هذا الهيكل، مع الإشارة إلى أي تقارير منشورة في هذا الصدد.

79- هل يُستخدم رقم ضريبي موحد في جميع الإدارات المختصة بالإيرادات والضرائب؟

يرجى تقديم وصف موجز لمدى تطبيق نظام الرقم الضريبي الموحد.

80- هل توجد آلية للاستفسار مسبقا عن أحكام الالتزامات الضريبية (أو الجمركية) في معاملات محددة؟

يرجى تقديم وصف موجز للخدمات المتخصصة والمعلومات الضريبية المتاحة للممولين الضريبيين. مع وصف كيفية تزويد الممولين الضريبيين بأحكام الالتزامات الضريبية المسبقة بشأن معالجة بعض المعاملات في التقدير الضريبي.

81- هل يوجد لدى الإدارة الضريبية نظام للتدقيق الداخلي يضمن المساءلة المالية في إجراءات التحصيل الضريبي؟

82- هل يوجد لدى الإدارة الجمركية نظام للتدقيق الداخلي يضمن المساءلة المالية في إجراءات التحصيل الجمركي؟

يرجى تقديم وصف موجز لنظام التدقيق الداخلي لدى الإدارتين الضريبية والجمركية، مع بيان طبيعة المساءلة.

83- إلى أي مدى يتم تطبيق مدونة لقواعد سلوك موظفي الضرائب (أو الجمارك) أو إجراءات لحماية العملية الضريبية؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- لا تطبق على أي ضرائب أو على عدد قليل منها
- ب- تطبق على بعض الضرائب
- ج- تطبق على معظم الضرائب أو كلها

يرجى تقديم وصف موجز؛ وفي حالة اختيار (ب) أو (ج)، يرجى ذكر أهم الاستثناءات

6-2-4

استقلالية الإدارة الضريبية وخضوعها للمساءلة

84- كيف يتم تمويل إدارتي الضرائب والجمارك؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- عن طريق اعتمادات سنوية بموجب قانون الميزانية
ب- كما هو الحال في البند السابق، مع تكميل هذه الاعتمادات بنسب حصيلة الغرامات ورسوم الخدمة
ج- غير ذلك (مع التحديد)

يرجى تقديم وصف موجز؛ وفي حالة اختيار (ب) أو (ج)، يرجى توضيح التفاصيل

85- هل تقدم إدارتا الضرائب والجمارك تقارير منتظمة للهيئة التشريعية أو للجمهور أو لكليهما بشأن مستوى الأداء في مجال تطبيق القوانين الضريبية؟

يرجى تقديم وصف موجز، مع الإشارة إلى التقارير ذات الصلة

86- هل تخضع إدارة الضرائب (و الجمارك) لتدقيق مستقل دوري؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- لا يحدث على الإطلاق أو لم يحدث لأكثر من 5 سنوات
- ب- كجزء روتيني من عملية التدقيق الخارجي القومي (راجع أيضا القسم "ثامنا" الوارد فيما بعد)
- ج- كعملية خاصة بموجب عملية التدقيق الخارجي القومي
- د- كعملية منفصلة

حدد الفقرات التي تنطبق من (أ) إلى (د)، مع تقديم وصف موجز

3-1-3

النفقات الضريبية¹³

87- إذا كان تحديد النفقات الضريبية وإيلاج بياناتها من الممارسات المتبعة (راجع السؤالين 20 و 21)، فكيف يتم تعيين مستوى الضرائب القياسي؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

- أ- لا ينطبق إلا على ضرائب الشركات والدخل الشخصي "العادية"
- ب- يتم تعيين مستوى قياسي لجميع الضرائب أو معظمها
- ج- لا يتم تعيين مستوى قياسي رسمي، ويعتبر أي تيسير ضريبي "غير اعتيادي" بمثابة نفقات ضريبية
- د- غير ذلك (مع التحديد)

يرجى تقديم وصف موجز.

¹³ راجع الفقرات 187-189 والإطار 16 في الدليل للاطلاع على مناقشة بشأن النفقات الضريبية ومستويات الضرائب القياسية (أو الهياكل الضريبية المعيارية).

88- اذكر أكبر خمس نفقات ضريبية في آخر سنة تتوافر بيانات عنها:

نوع النفقة الضريبية	الهدف منها	التكلفة المقدرة

6-2-4/2-2-1

حقوق الممولين الضريبيين¹⁴

89- هل للممولين الضريبيين (اختر كل ما ينطبق)

- أ- حرية التظلم أمام هيئة قضائية مستقلة؟
ب- الحق القانوني في الحصول على تمثيل مستقل في معاملاتهم مع إدارة الضرائب؟
ج- غير ذلك (مع التحديد)؟

يرجى تقديم وصف موجز لعملية المراجعة الإدارية المتاحة للممولين الضريبيين، مع الإشارة إلى أي تقارير صدرت مؤخرًا في هذا الصدد. ويرجى تقديم أي بيانات متوافرة عن متوسط فترة البت في التظلم

تاسعا- التدقيق الخارجي

1-3-4

قانون التدقيق القومي والجهة المنوطة به

90- هل يتضمن القانون أو الدستور نصا واضحا على استقلالية الجهة المنوطة بالتدقيق على المستوى القومي؟

¹⁴ راجع الفقرات 70 و 81-82 في الدليل.

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون أو الدستور.

91- كيف يتم تعيين كبير المدققين وإلى من يرفع تقاريره؟

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون أو الدستور.

92 - هل يتحدد التمويل المناسب لهيئة التدقيق القومية والوظائف التي تضطلع بها كجزء من عملية الميزانية؟ وإذا كان الرد بالنفي، يرجى شرح الطريقة التي تتقرر بها ميزانيتها.

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون.

93 - ما هي اختصاصات هيئة التدقيق القومية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- أ- المصادقة على التزام فرادى الهيئات بمسؤوليتها المالية
- ب- المصادقة على التزام الحكومة ككل بمسؤوليتها المالية
- ج- تدقيق النظم المالية، والمراقبة الداخلية، ووظائف تدقيق الحسابات
- د- تغطية جوانب الالتزام في الأداء والالتزام المالي
- هـ- تغطية جميع أجهزة الحكومة العامة
- و- تغطية بعض المنشآت العامة
- ز- تغطية القطاع العام برمته
- ح- اختصاصات أخرى (مع التحديد)

94- يرجى تقديم وصف للسلطة المخولة إلى هيئة التدقيق القومية في اختيار الجهات أو الموضوعات التي تخضع للتدقيق.

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون.

95- هل يمكن البرهنة على تمتع مكتب التدقيق بالقدرات الفنية اللازمة فيما يتعلق بكل من:

أ- المهارات الفنية وملاءمة ممارسات التدقيق؟

ب- عدد الموظفين مقارنة بمهام التدقيق؟

يرجى تقديم وصف موجز لأهم المسائل ذات الاهتمام في كل مجال.

يرجى تقديم بيانات عن عدد الموظفين ومستوى مهاراتهم، وتغطية عمليات التدقيق ومعدل تواترها، وأي بيانات أو تقارير أخرى متاحة عن فعالية مكتب التدقيق القومي.

4-2-2

الحسابات الختامية المدققة

96- هل تخضع الحسابات الختامية السنوية للتدقيق من جانب الهيئة المكلفة بالتدقيق الخارجي؟ (اختر واحدا من البنود التالية)

أ- لا يحدث على الإطلاق أو يحدث على فترات متباعدة

ب- بعد أكثر من 12 شهرا

ج- خلال 12 شهرا من نهاية السنة المالية

د- خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون.

هل تختلف الممارسة الفعلية عن المتطلبات القانونية في هذا المجال؟

4-3-2

تقارير التدقيق القومي والمتابعة

97- هل تُنشر جميع التقارير الصادرة عن هيئة التدقيق القومية وتتاح للاطلاع العام؟ يرجى ذكر أي استثناءات في هذا الصدد (كالإنفاق العسكري أو الإنفاق على الأمن القومي) كما يرجى تقديم وصف موجز لكيفية معالجتها.

يرجى الشرح مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة في القانون .

98- هل هناك متابعة منتظمة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة التدقيق القومية؟ يرجى تقديم أي بيانات عن تنفيذ التوصيات الخاصة بالتدقيق أو تقديم أي تقارير في هذا الخصوص.

يرجى وصف العملية المتعارف عليها في متابعة توصيات التدقيق.

99- هل توجد لجنة دائمة تابعة للهيئة التشريعية تنظر في تقارير التدقيق الخارجي؟

يرجى وصف وظائفها والترتيبات المؤسسية التي تتخذها الهيئتان التنفيذية والتشريعية لضمان معالجة القضايا التي يخلص إليها التدقيق الخارجي.